السيد عبد العزيز الحكيم رئيس مجلس الحكم متحدثاً (للمدى):

ندافع عن السنة دفاعنا عـــن الشيعة ولن نسمح أن يظلم أحد

يأتي هذا اللقاء مع سماحة السيد عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق مترافقاً مع توليه رئاسة مجلس الحكم لهذا الشهر.. وفي جو من النقاش والتفاوض حول آليات العمل في الفترة المقبلة التي تهيئ لانتقال السلطة من قوات الاحتلال الى سلطة وطنية عراقية، واكمال المؤسسات اللازمة لهذا الانتقال.

حوار: زهير الجزائري ـ عبد الزهرة زكي

المدى: السيد الحكيم نريد أن نبدأ بمعرفة الأولويات التي ستركزون عليها خلال فترة رئاستكم الحالية؟

الحكيم: الأمر، كما تعرفون لا يتعلق بالرئيس أو غير الرئيس إنما بأن يكون مجلس الحكم مجلساً فاعلاً لتحقيق أهدافه المقدسة في بناء العراق الجديد العراق الذي ينبني على مرجعية الشعب ومرجعية الأمة وأن يكون الشعب المرجع في سن الدستور وفي شكل النظام الحاكم، وفي انتخاب الحكومة التي يريدها، وبالتالي الوصول إلى عدالة شاملة ومساواة بين كل العراقيين بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو القومية أو المذهبية.. هذا ما نسعى إليه من خلال مجلس الحكم، ومن الطبيعي أن يكون موضوع إنهاء الاحتلال واستعادة السيادة، ولعب العراق دوراً إيجابياً في المنطقة بعد ما كان مصدراً للشقاق.. من الأمور الأساسية في عمل المجلس.

المدى: هل نتعرف على أهم نقاط جدول العمل للمرحلة المقبلة؟

الحكيم: إن من أهم النقاط العراقيين المطروحة على طاولة البحث هي:

مسألة إقرار مشروع انتقال السلطة إلى العراقيين وتحقيق الأهداف المقدسة التي أشرنا إليها. ومن المعروف أننا كنا وما زلنا نطالب بضرورة نقل السلطة بشكل سريع إلى العراقيين، وإيجاد المؤسسات النابعة من الشعب كالمجلس الوطني الانتقالي. وكذلك آليات إقرار الدستور، والأبحاث المتعلقة بهذه القضايا.. ومن أول القضايا أيضاً المشكلة الأمنية التي يعانيها البلد في ظل وجود أعداء يريدون عدم استقرار الوضع في العراق. حيث ينبغي أن تطرح القضايا الأمنية بشكل يتناسب وحجم المشكلات الناجمة عنها. ومن الطبيعي أن نستمر في بناء المؤسسات. وكذلك تعميق العلاقات مع دول الجوار والمنطقة. وسواها من دول العالم حيث أن هناك مجموعة كبيرة من الدول التي تطالب بانفتاح مجلس الحكم عليها.

وهذا ما يستكمل جهود مجلس الحكم التي بدأها منذ اسبوعه الأول.

المدى: نريد أن نركز على ما وصفته بـ(أولى القضايا)، وهي قضية الأمن. نلاحظ أن سلطات الاحتلال تريد وتعمل على نقل ملف الأمن للعراقيين، ومن جانب آخر هناك تشكيك في قدرة العراقيين، وبالتحديد مجلس الحكم في التعامل مع هذه القضية.

الحكيم: من الظلم اتهام المجلس بأنه غير قادر على حفظ الأمن. هناك خلاف ستراتيجي حول معالجة هذه القضية. قوات الاحتلال تريد أن يتولى الاجانب هذه القضية وتريد استدعاء المزيد من القوات الأجنبية حتى تتمكن من حفظ الأمن في العراق، رأي مجلس الحكم هو الاعتماد على العراقيين في معالجة هذه القضية. والعراقيون متمكنون من ذلك خاصة أن هناك منظمات قوية سبق أن قاومت النظام لمدة طويلة من الزمن وقدمت الكثير من التضحيات مثل منظمة بدر التي لها باع طويل في المواجهة وكذلك البيشمركة والمجموعات الموجودة داخل العشائر العراقية وفي المناطق.. هؤلاء يستطيعون حفظ الأمن والاستقرار في البلد. إضافة لذلك لابد من ملاحقة المجرمين من البعثيين وأن يقدموا بشكل سريع للمحاكمة في المحكمة التي قرر مجلس الحكم إنشاءها حتى تتمكن من القيام بدورها في محاكمة المجرمين الصداميين الذين ما زالوا يرتكبون الجرائم إضافة إلى الجرائم التي ارتكبوها في السابق. دول المنطقة سيكون لها دور مهم في حفظ الأمن في العراق من خلال السيطرة على الحدود وتبادل المعلومات الاستخبارتية وتسليم المجرمين الذين يفرون إلى هذه المناطق. وهكذا فإن نظريتنا الأمنية تستند إلى ثلاثة محاور أساسية: الاعتماد على الناس بدلاً من القوات الأجنبية، معاقبة المجرمين الصداميين، التعاون مع دول الجوار وغيرها، وهي نظرية درست وأقرت في مجلس الحكم كخطوط عامة. وقد سبق لنا أن اعتمدنا على العراقيين في كثير من المدن وكثير من المناسبات التي شارك فيها الكثير من العراقيين.

المدى: قبل أيام نشرت الصحافة الأمريكية وقائع ندوة مهمة عن الأمن في العراق. الخوف الأساسي الذي حكم هذه الندوة أن إحالة ملف الأمن إلى العراقيين سيفتح الباب أمام بروز الميليشيات الدينية وبالذات فيلق بدر. ما الضمانات التي تقدمونها؟

الحكيم: هذه التخوفات غير صحيحة ولا مبرر لها. وقد سبق أن بحثت هذه النقطة في اجتماعات المعارضة في صلاح الدين ولندن وغيرهما وأكدنا أن لا وجود لهذه الميليشيات، دينية أو

نية في عراق المستقبل.

للقوات الأمنية والعسكرية العراقية. وبالتالي لا ضرورة لهذه للميليشيات عندما يبنى العراق الدستوري، وعندما تكون المؤسسات الأمنية والعسكرية مبنية على أسس صحيحة.

العلاقات مع دول الجوار

المدى: ننتقل إلى النقطة الثانية في جدول عملكم، وهي تحسين العلاقات مع دول الجوار. لقد لاحظنا أن تقدما ما حدث خلال زيارة الأستاذ جلال الطالباني إلى إيران وتركيا. بقي العائق السوري. هل في برنامجكم زيارات لدول الجوار..؟

الحكيم: في الحقيقة، كانت لنا جولة زرنا فيها عدداً من دول الجوار كمجلس حكم وكمجلس أعلى للثورة الإسلامية.. فقد التقينا كمجلس أعلى بجميع دول الجوار من الكويت والمملكة العربية السعودية والأردن وسورية وإيران.. وتباحثنا مع المسؤولين الأوائل هناك. جميع هذه الدول حين طرحنا موضوع الجانب الأمني، أبدوا استعدادهم للتعاون والمساعدة. وكذلك فيما بعدد من الزيارات كمجلس حكم، وحيثما نتناول هذا الجانب، نلقى نفس الموقف الإيجابي. وسورية لا تختلف عن هذه الدول. فسورية وقفت إلى جانب الشعب العراقي طويلاً، وتسعى إلى أن يكون هناك عراق مستقر ومستقل.

المدى: نلاحظ الآن توتراً طائفياً في العراق.. هل يثير هذا القلق.. خاصة من عدم وجود مشاركة كافية من السنة. هل هناك مشروع حوار أو حل سياسي؟

الحكيم: ليس هناك تخوف من هذا الجانب. نعتقد أن علاقة جيدة بين أبناء الشعب من شيعة وسنة ومختلف الأديان والطوائف والقوميات تدعو إلى الاطمئنان ولا تبعث على التخوف. ونسعى إلى أن نكون دائماً مراعين لمصالح الجميع. فنحن وإن كنا منتمين إلى مذهب آل البيت، ندافع عن السنة دفاعنا عن الشيعة. ولا نقبل أن يظلم سني مثلما لا نقبل أن يظلم شيعي. وكذلك ندافع عن الكرد والتركمان كما ندافع عن العرب. نريد عراقاً للجميع. يسهم الجميع فيه في اتخاذ القرارات المناسبة للبلد. كما يتحمل الجميع مسؤولية تحمل هذه القرارات من دون تمييز. هناك أعداء العراق الذين يريدون إثارة البلبلة والاقتتال والفتن الطائفية. ونحن نسعى إلى أن لا يتمكن هؤلاء، إن شاء الله، من تحقيق أهدافهم الخبيثة. ولو شئنا أن ننظر إلى الوقائع على الأرض، فإن استشهاد آية الله العظمى محمد باقر الحكيم، كمرجع ديني شيعي كبير، أكد وحدة العراقيين الذين أقاموا مجالس الفاتحة في الفلوجة والرمادي وتكريت وسامراء كما أقيمت في النجف وكربلاء والعمارة وأربيل والسليمانية والبصرة والديوانية ودهوك والكوت والمناطق الأخرى. وهذا ما يعكس حالة المحبة بين العراقيين وانتفاء الحساسيات، مما يضع حاجزاً بين المؤامرات التي تريد إيجاد الفتن. وثمة مثال آخر في المدن الشيعية الخالصة كالعمارة والكوت. حيث نجد مساجد إخوتنا السنة وأداءها من دون أي نوع من أنواع الاعتداء ضدهم، وهم يشعرون هناك بأمان تام. لا يوجد تضاد أو تصادم بين المذاهب في العراق. نريد أن نبني العراق بما لا يتعارض مع مصالح الجميع.

المدى: تحدثت عن أطراف تحاول إثارة الفتن.. هل هناك إجراءات استباقية تحول دون هذا.. عمل سياسي مثل توسيع مجلس الحكم؟

الحكيم: هناك جانب مهم وأساسي في مجلس الحكم ولم تسلط عليه الأضواء مع الأسف بشكل كاف. وهو مبدأ التوافق بين مكونات وأعضاء مجلس الحكم. في الإطارات والمسؤوليات لذلك لا يشعر أحد في مجلس الحكم بعدم التكافؤ وبالظلم من قبل الأكثرية. فكل القرارات المهمة هي قرارات توافقية. فلا أحد في مجلس الحكم يشعر بأن هناك من يريد تجاوز وسلب حق طائفة من الطوائف. وإضافة إلى هذا فإن هناك لقاءات مستمرة بين العلماء والعشائر تساعد في مد روح الإخاء والتعاون بين كل مكونات الشعب العراقي. وهي مهمة الجميع. لقد استمر العراقيون في العيش الآمن مع بعضهم برغم وجود التنوع القومي والطائفي والمذهبي والديني. ولم نسمع طوال القرون بحدوث صراع، بمعنى الاقتتال الطائفي والقومي والديني، ولكن دائماً كانت هناك حكومات ظالمة اعتمدت سياسات الاضطهاد القومي أو الطائفي. وهي حكومات لا تنتمي إلى إحدى هذه الطوائف. ولكن بقاءها اعتمد على انتهاج هذه السياسات الظالمة التي أضرت بالعراق.

المدى: ثمة سؤال حول الدستور.. كيف تنظرون كمجلس أعلى إلى قضية التوفيق بين الإسلام والديموقراطية؟

الحكيم: الإسلام ليس ضد الديموقراطية. وقد اتفقنا في مؤتمر المعارضة بلندن على مجموعة بنود تؤكد أن الإسلام دين الدولة الرسمي، واتفقنا على أن تحترم الهوية الإسلامية للشعب العراقي. واتفقنا على أن لا يكون هناك أي تشريع مناف للإسلام. وفي نفس الوقت أقررنا مبادئ الحرية والتعددية واحترام حقوق الإنسان لكل المكونات، واحترام حقوق الأقليات. كل هذه الأشياء من الممكن التوفيق بينها والاتفاق عليها ولا تعارض فيها.

المدى: نأتي إلى نقطة الخلاف الآنية بين المجلس الأعلى وقوات التحالف. هل يمكن اعتبار هذا الخلاف أزمة؟

الحكيم: لنقل إنها أزمة، والأزمة ليست سيئة بالضرورة. فعندما نشعر إننا وصلنا إلى نقطة حرجة لا بد أن تتوضح الخلافات ونتناقش بجدية لكي نصل إلى حل. والمجلس الأعلى يعتبر الاتفاقات الأخيرة مع بريمر انتصار الشعب العراقي والمطروحة استعادة السيادة والتقدم نحو صياغة دستور معد من مجلس منتخب يفتح آفاقاً جديدة أمام العراقيين، ومقبول دولياً، لكن منذ الاجتماع الأول بين اللجنة الرئاسية مع بريمر بعد عودته من واشنطن أبدينا تحفظات، حول عدة نقاط:

- حول أسلوب اختيار أعضاء المجلس الوطني الانتقالي.
- مصير مجلس الحكم والضمانات الوطنية لحسن سير العمل.

وهناك نقاط مهمة هي غياب الهوية الإسلامية للشعب العراقي وغياب دور الأمم المتحدة.

بعد مجيء السيد بريمر ناقشنا هذه الأمور وارتأينا تأجيل التفاصيل. وقد تم إجراء تعديلات على الصيغة المقترحة لكننا وجدنا أن التعديلات لا تلبي مطامحنا، وقد تحفظت عدة أطراف على التعديلات وأقرتها أطراف أخرى.

المدى: ما مسببات التحفظ بالتحديد؟

الحكيم: اعترضنا على أسلوب مؤتمرات المحافظات لأنها قد تؤدي إلى فتنة وربما حرب أهلية، لأن المقترح سيمزق المحافظات إلى كتل عشائرية وسياسية وإنها ستكون موضع مطعونات أكثر من كونها موضع اتفاق. لأن اختيار 200 شخصية من 1000 سيبقي 800 شخصية في موقع معاد. قدمنا مقترحات تبدأ بانتخابات محددة إلى أسلوب آخر للاختيار أكثر موضوعية يبتعد عن الأسلوب الذاتي والشخصاني.

أما ما يتعلق بمجلس الحكم، فمن غير المعقول أن يحل المجلس، شأنه شأن سلطة الاحتلال. فلكي يحل المجلس يجب إيجاد هيئة أعلى منه، في حين أن المجلس هو الهيئة الأعلى في الدولة الآن. ولذلك لا يمكن حله دون إيجاد هيئة أعلى منه تتولى شؤون الدولة في فترة ما بعد حله. وذكرنا الموارد الأربعة التي هي أخطر بكثير من بقية المسائل. وسألنا كيف يوقع اتفاق بين مجلس الحكم وسلطة الائتلاف ثم يطلب من المجلس أن جدولاً زمنياً إلى الأمم المتحدة ثم يعد قانوناً لإدارة الدولة العراقية، ويتفاوض في الاتفاقات الأمنية، ثم تأتي جهة أخرى منتقاة وتطبق ما أقره مجلس الحكم. وهذا ما يشكل ثغرة قانونية، بسبب عدم وجود سلطة ضامنة لما يقره المجلس. فمن المحتمل أن الهيئة المنتقاة لا توافق على ما يقره مجلس الحكم. مما يعرض مجمل العملية للتهديد.

اقترحنا منذ البداية صيغة تمثيلية تشبه مجلس الشيوخ من الشخصيات والأحزاب ومختلف التجمعات ومكونة من خمسين عضواً تقوم بدور المؤتمر خلال المرحلة التي تسبق الانتخابات، وتوليدالية في حالة أن مجلس النواب أو المجلس الوطني لم يؤد دوره.

قدمنا بهذا مطالعة إلى مجلس الحكم. وأقر المجلس صوابية ما فيها فتم الاتفاق على أن تقوم الهيئة الرئاسية بالنقاش مع سلطات الاحتلال، ليس بقصد إلغاء الاتفاق، وإنما تضمينه ما يلغي هذه الإشكاليات. واجتمعت الهيئة الرئاسية مع السيد بريمر. وما زالت القضية في مرحلة التفاوض.

> ”القضية الأمنية المقرة من مجلس الحكم تستند إلى ثلاثة أركان: الاعتماد على العراقيين ومعاقبة المجرمين الصداميين والتعاون مع دول الجوار“

> ”مخاوف بروز الميليشيات الدينية ليست مبررة وفي عراق المستقبل لن يكون لها وجود“

45يوماً لابداء الملاحظات على موادها .. ومناقشتها في مؤتمر موسع

الجمعة المقبلة :طرح مسودة وثيقة حقوق الانسان على ابناء الشعب

بغداد/ المدى

انهت وزارة حقوق الانسان اعداد مسودة وثيقة حقوق الانسان في العراق والتي ستعلن على ابناء الشعب يوم الخامس من الشهر الحالي (الجمعة المقبلة) لغرض ابداء الملاحظات على مدى (45) يوماً وبعد انقضاء هذه المدة سيعقد مؤتمر موسع لمناقشة جميع الآراء ويستمر ليومين متتاليين (20-22) من الشهر المقبل من اجل انجاز الوثيقة بشكلها النهائي.

واعلان مسودة الوثيقة جاء بعد مناقشات مستفيضة شاركت فيها الاحزاب والقوى الوطنية والدينية وشخصيات فكرية واكاديمية وناشطون في مجال حقوق الانسان ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة في العراق. ويأتي اعلانها متزامناً مع ذكرى الاعلان العالمي لحقوق الانسان في 1948/12/10 وهي تعد بمثابة صيغة عمل وعهد ادبي للمنظمات غير الحكومية بالزام الحكومات العراقية المستقبلية باحترام مضامينها وتطبيقها وعدم انتهاكها.

ومن اهم الآراء التي تضمنتها الوثيقة هي: حق العيش للمواطن بمستوى لائق وبما يكفي للمحافظة على صحته ورفاهيته هو واسرته من مأكل ومسكن وملبس ورعاية صحية وتأمينات اجتماعية وضد البطالة والعجز والشيخوخة والترمل كما تشمل اليتيم ايضاً.. ومنح المواطنين بمن فيهم الموظفون حق الاضراب السلمي للتعبير عن وجهة نظرهم في موضوع ما، او المطالبة ببعض الحقوق او رفع بعض القيود مع رعاية حقوق الطفل ومنع استخدام العنف ضده وتشغيله دون سنة (15) سنة او استخدامه في الاعمال العسكرية.

كما اعتبرت وثيقة حقوق الانسان في العراق حقوق الشعب هي حقوق افراده ومنح الاجانب حق رفع دعاوى من اجل حقوق الانسان في العراق وحظر ان يتعرض المواطن للاهمال او الفساد الاداري او الاخلاقي او (الروتين) ان الحكومي بما يمس كرامته ويستنزف جهده ووقته ومنحه التعويض المادي والمعنوي عن ذلك بموجب قرارات المحكمة التي شددت الوثيقة على تأسيسها كمختصة في حقوق الانسان على ان يكون عملها بأثر رجعي للتحقيق في جرائم النظام السابق وانتهاكاته لحقوق الانسان العراقي.

ما بين شركتين امريكية ومصرية

مشروع الهاتف الجوال... استغلال ام استثمار؟!

□ لماذا منحت وزارة الاتصالات ابراج البدالات الى الهاتف الجوال؟

المدى/ علي العبادي

شكل موضوع ابرام عقود مشروع الهاتف الجوال (الموبايل) لكافة انحاء العراق مع ثلاث شركات عالمية خطوة ايجابية على طريق الحصول على تقنيات الاتصالات الحديثة والمتطورة للشعب العراقي بعد ان عاش مرارة الحرمان لسنوات عديدة من هذه الخدمات.

بغداد اكبر مدن العراق هي اكثر المدن حاجة لهذه الخدمة الهاتفية كونها تمثل العاصمة والمركز الاقتصادي الاول في البلاد.. مشروع الهاتف الجوال (الموبايل) للعاصمة فازت بعقد شركة (هوي ستي) الامريكية وقيمة (120) مليون دولار على ان تشمل محافظتي (الانبار وديالى) بهذا المشروع وعلى ان ينفذ في مدة اقصاها ثلاثة اشهر.

ولكن الشركة التي تقوم بتنفيذ المشروع في بغداد هي شركة (اوراسكوم تلي كوم) المصرية وقد انجزت نصب ن (15) برجا من أصل (37) برجا في مدينة بغداد.. وكما اعمال النصب للابراج قد اقتصرت على اضافة بعض المعدات والمستلزمات البسيطة لابراج الاتصالات الخاصة بالبدالات الهاتفية لاحياء بغداد وليس نصبا متكاملا لابراج جديدة حسب ما نص عليه العقد فالشركة المصرية قد اتفقت مع وزارة الاتصالات لاستغلال بدالاتها في انجاز هذا المشروع على حساب مقدرات الوزارة وممتلكاتها الاساسية وعلى ما يبدو فان الاتفاق مع الشركة المنفذة والمستثمرة لم يتم الاعلان عنها في وسائل الاعلام مما أثار حفيظة موظفي البدالات واستغرابهم لهذا الاجراء في ان تأتي شركة اجنبية تم ابرام عقد معها على نصب ابراج جديدة مقابل ثمن لمشروع الهاتف الجوال وان تعطي لها الموافقة على استغلال ابراج البدالات التي خصصت اساسا كبدالات للأحياء السلكية وليس للهاتف الجوال المرتقب.

كما اكد لنا احد المهندسين العاملين في بدالة الغزالية.. في حين اشار احد الفنيين الى ان الشركة لم تضف شيئا على الشبكة باستثناء (مصباح الانارة ومد الكيبل والمولدة الكهربائية وقرص الاستقبال).. أليس من المفترض على وزارة الاتصالات ان تقوم تشكيلاتها بتنفيذ الاعمال الاولية للمشروع ويمكن اعطاء التقنيات العلمية المتعلقة به لاي جهة وينفذ العمل بالمشاركة.

يبدو للذي يتابع موضوع الهاتف الجوال (الموبايل) في البدء يتفاءل ولكن عندما يتتبعها في تفاصيل يتضح له ان وزارة الاتصالات كانت متسرعة في ابرام عقود الاتصالات واعطاء موافقات في استغلال ابراج البدالات التابعة لها وهذا الموضوع أثار حفيظة العاملين في البدالات لانها تمثل احدى مقدرات الشبكة الهاتفية للموظفين.

شكلت اللجنة العليا للحملة الشعبية لمواجهة الارهاب والتي تأسست بدعوة من مجلس الاعمار والتطوير وبمشاركة قوى سياسية ومختلف اطياف الشعب العراقي ومؤسسات المجتمع المدني خلال مؤتمراتها التي عقدتها خلال الايام الماضية.. شكلت ثلاث لجان فرعية هي الاعلامية والامنية والتنظيمية للاشراف ومتابعة النجاح يوم التظاهر ضد الارهاب الذي حدد يوم الجمعة الموافق 2003/12/5 حيث ستنطلق تظاهرات كبرى في الساعة الثانية عشرة من ظهر ذلك اليوم في بغداد والمحافظات ترفع فيها اللافتات التي تدين الارهاب كعمل اجرامي وسيكتب عليها (لا للارهاب .. نعم للاعمار) و (الارهاب يطيل أمد الاحتلال) ، (الارهاب يقتل الطفولة).

رافعين لافتات (لا للارهاب .. نعم للاعمار)

منتصف نهار الجمعة القادم.. العراقيون في بغداد والمحافظات يتظاهرون ضد الارهاب

المدى/ حميد طارش الساعدي

اللجنة العليا واللجان الثلاث الفرعية عملت بالتنسيق مع الاحزاب والفعاليات الشعبية في العديد من دول العالم لمساندة شعب العراق في مواجهة الارهاب والقيام بتظاهرات مماثلة في نفس اليوم وهذا ما سيتحقق في عدد من الولايات الامريكية وكندا وفرنسا وبريطانيا وهولندا والمانيا علاوة على اتخاذ الخطوات العملية لاقامة ندوات على مختلف المستويات من جامعات ومجالس بلدية وشعبية لشرح ابعاد العمليات الارهابية وخطورتها على المجتمع كونها عملاً مداناً من قبل جميع الاديان السماوية او القوانين الوضعية والقواعد الاخلاقية ودعوة جميع المختصين للحديث فيها من رجال دين وعلماء نفس واجتماع وسياسيين وغيرهم كما اكدت المؤتمرات على ضرورة الاستفادة من التجربة العملية لأحزاب الحركة الكردية في مواجهة الارهاب وتمت التوصية بالتنسيق مع الاحزاب السياسية لنشر المواضيع المتعلقة بظاهرة الارهاب في صفحاتها وكذلك تشكيل لجنة خاصة للتنسيق مع هيئة الاوقاف في اتجاهين الاول حث خطباء المساجد وأئمة صلاة الجمعة في ادانة الارهاب ومحاربته والاتجاه الثاني يتمثل في الاتصال ببعض أئمة المساجد الذين لم يرفعوا اصواتهم للآن ضد الممارسات الاجرامية للنظام المباد موقف استغلالهم لاجوائه وحثهم على ترك ما لا يليق بشريعة المحبة والتسامح والسلام والمؤتمرات والندوات التي اقامتها اللجنة العليا للحملة الشعبية لمواجهة الارهاب خلال الايام الماضية شارك فيها السادة سمير الصميدعي عضو مجلس الحكم وعبد الباسط تركي سعيد وزير حقوق الانسان والفريق احمد ابراهيم الوكيل الاقدم لوزارة الداخلية وممثلون عن وزارات التعليم العالي والبحث العلمي والتربية والشباب وشخصيات سياسية ورؤساء العشائر ومختلف اطياف الشعب العراقي ومؤسسات المجتمع المدني وتحدثوا فيها بكل حرية.. وقد سجلت (المدى) هذه الالتقاطات التي اشاروا فيها الى خسة من يقوم بالاعمال الارهابية التي تستهدف المدنيين والبنى التحتية والمراكز التربوية والثقافية وغيرها.

سنكسر شوكتهم

الدكتور عبد الباسط تركي وزير حقوق الانسان قال للأسف اصبح العراق بؤرة لتصفية الحسابات على حساب الشعب العراقي ونحن الآن في الوزارة باشرنا بمناقشة مسودة حقوق الانسان العراقي التي يمكن ان تؤشر للجميع مرحلة جديدة تحتاج الى ان نضع أيدينا سوية لبناء مجتمع مدني لا يوجد خيار امام مجتمعنا غير الخيار الديمقراطي الذي يحتاجه الجميع والذي يعتمد الحوار السلمي وصندوق الاقتراع هو الفاصل بين خلافاتنا واما الفريق احمد ابراهيم فقد قال ان الارهابيين ليس لديهم معتقدات بل خضعوا العمليات غسل الدماغ مقابل المال وتوصلت الى ذلك من خلال حضوري عمليات التحقيق مع الذين تمكنا من القاء القبض عليهم وجهاز الشرطة الآن مختلف تماماً عن السابق واقسمنا مع انفسنا بأن نحارب الارهاب وسنزف بشرى كسر شوكتهم قريباً ان شاء الله.

الدكتور محمود شاكر ممثل وزارة التعليم العالي قال: على الرغم من الاحداث الشائكة التي مر بها العراق في عصره الحديث لم يمر بمثل هذا العمل الاجرامي وهذا يعني انها حالة طارئة ويجب ان يعمل الجميع على اجتثاثها وتم تخصيص احد الدروس في الجامعات قبل يوم التظاهرة للحديث عن (الارهاب وضحايا والارهاب).

فيما قال الدكتور حسام علي حيدر ممثل وزارة التربية: إذ أردت ان تدمر أمة فعليك ان تفسد التربية والتعليم وهذا ما مارسه النظام المباد بالارهاب على المدرسين والمعلمين وافسد مهمتهم التربوية بان جعل منهم جواسيس على البعض الآخر بل لم يتخلص الطلبة من هذه الممارسة السيئة والآن على الجميع في التربية والتعليم التخلص من هذا السلوك المشين وآثاره وقد قامت الوزارة بتشكيل لجنة للتنسيق والتعاون بين مديريات التربية مع وضع خطة لممارسة كل على انفراد (ابتدائية - متوسطة - اعدادية) لشرح ظاهرة الارهاب وكيفية معالجتها.

وسيتم التطرق الى استهداف مراكز الشرطة ومنها الخضراء الذي طال اعدادية الحنانين للبنات حيث اصيبت بعض الطالبات بجروح ورأين بأعينهن الموت والرعب حيث عزف الكثير منهن عن المجيء للمدرسة مما أدى الى قيام ادارة المدرسة بلقاء أولياء الأمور لتبديد مظاهر الخوف الذي نجم عن ذلك الحادث الارهابي وختم حديثه بالقول: الآن مسؤولية كبيرة تنتظر نقابة المعلمين والاتحادات الطلابية في هذا المجال.

السيد محسن محمد ممثل حزب الاتحاد الوطني الكردستاني قال: بالرغم من قيام حركتنا الكردية وبجميع فصائلها بالقتال المسلح لفترة طويلة ضد النظام المباد لكنها لم تقم بأية عملية مسلحة ضد انبوب نفط او محطة كهرباء او مدرسة، بالقرب من اي مكان يتواجد فيه المدنيون وبالرغم من استطاعتنا من ذلك لكننا نحن على يقين بان مثل هذه الاعمال تؤذي الشعب العراقي ولا يمكن استغلال مثل هذه الاعمال بأي شكل من الاشكال وأوضح في حديثه بأن هؤلاء الارهابيين هم مرتزقة من جماعة (انصار الاسلام) المدعومة من تنظيم القاعدة وعرب هاربين من افغانستان وكرد مغرر بهم وتم القاء القبض على عدد كبير منهم وعثرنا على وثائق رسمية تدل على تعاونهم مع النظام المباد خلال فترة حكمه.